الملف

جورج شاهين
georgestchahine@gmail.com

نقيب أصحاب محطّات المحروقات: خفض العمل ببعض الضرائب الجديدة يخفّف حدّة الأزمة

تشهد اسواق المال والطاقة العالمية أزمة غير مسبوقة، تزامنت مع تطورات الحرب الأميركية - الاسرائيلية على إيران، وتقاطعت فيها التوترات الجيوسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط والخليج. وحين تلاقت مع تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، انعكست اضطرابا حادا على هذه الأسواق وتراجعا في الإمدادات، وعندما تراجع العرض ارتفعت أسعارها إلى مستويات عالية

على هذه الخلفيات، التقت "الأمن العام" نقيب أصحاب محطات المحروقات في لبنان جورج البراكس.

■ ما هي أسباب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في العالم، وهل شكل تراجع امداد الأسواق الدولية سببا لوحده؟

□ تعددت الأسباب التي رفعت كلفة استيراد هذه المشتقات في لبنان والعالم، منها ما تسببت به الحرب والتوترات العسكرية واستهداف السفن والمنشآت النفطية في الخليج العربي وإغلاق مضيق هرمز، حيث كان يمر نحو 21 مليون برميل نفط يوميا أي 20% من الإمدادات النفطية العالمية، بأزمة ملاحة غير مسبوقة وتراجع تدفق هذه الكميات الى ما دون 7% واقتطاع ملايين البراميل اليومية من الأسواق، اضافة الى تبادل السيطرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما ادى الى ارتفاع سعر "برميل النفط - مزيج برنت" الى حدود 130 دولارا. لكن ما زاد من حدة الازمة، بدا جليا في حظر تصدير الديزل الروسي، نتيجة استهداف المسيرات الاوكرانية لمصافي النفط الروسية ومخزونات المحروقات، وهو ما أدى إلى تراجع طاقة التكرير واحتراق كميات كبيرة من المخزون الاستراتيجي، مما دفع موسكو الى اتخاذ قرار بحظر تصدير الديزل والمشتقات النفطية المكررة لحماية سوقها المحلية. أخرج هذا القرار ما يقارب مليون برميل يوميا من مادة الديزل من السوق الدولية، وتوقف إمداد هذه المادة من البحر الاسود الى حوض البحر المتوسط - حيث توجد المصافي الموردة للأسواق اللبنانية - مما أحدث شحا حادا في المشتقات المكررة مقارنة بالنفط الخام، ما نتج من ارتفاع كلفة الشحن البحري والتأمين في مثل هذه الاوضاع، إضافة إلى كلفة أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب (War Risk Insurance) بنسب عالية جدا.

■ كيف انعكست تداعيات هذه التطورات السلبية على الاقتصاد اللبناني؟

□ انعكست بشكل مباشر ومضاعف على الاقتصادات العالمية كافة، لكن اللبنانيين شعروا بها أكثر من غيرهم، بعدما تآكلت قدرتهم الشرائية بشكل مباشر لأن الاقتصاد الوطني هش البنية اساسا. لذلك تعددت انعكاساتها على أكثر من مستوى، وأبرزها ما يتصل بأسعار المحروقات، ذلك أن لبنان يعتمد بشكل كامل (100%) على استيراد المحروقات من الخارج، مما يجعله عرضة لأي هزات فورية في أسعار نشرة "بلاتس" العالمية التي تعتمد عليها وزارة الطاقة والمياه لاحتساب أسعار المحروقات في الجدول الصادر عنها مرتين في الأسبوع. فالارتفاع المتواصل لهذه النشرة، أدى في جدول 25 ايلول الى وصول سعر صفيحة البنزين الى 31.72 دولارا بعد أن كان في بداية السنة 14.97 دولارا أي بزيادة 112%، وصفيحة المازوت (الديزل) 30.89 دولارا بعد أن كانت في بداية السنة 13.95 دولارا أي بزيادة 120%. وعليه، لا يمكن أن نتجاهل بأن سعر طن الديزل في نشرة البلاتس العالمية تخطى طن البنزين بما يفوق 250 دولارا اميركيا. وعلينا ألا ننسى أيضا بأن كل هذه المؤشرات انعكست على مختلف وجوه حياتنا اليومية، ومنها فواتير مولدات الطاقة الخاصة التي يعتمد عليها اللبناني بشكل شبه كامل. والسبب معروف نتيجة عجز "كهرباء لبنان" عن تأمين التيار الكهربائي أكثر من ساعة أو ساعتين يوميا، وهو ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الكهرباء الخاصة الى مستويات قياسية. فالمولدات الخاصة تعمل بشكل كلي على مادة الديزل التي لم تعد سلعة استهلاكية عادية. فقد تحولت مادة اساسية في كل القطاعات، وشملت أسعار السلع الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف نقل البضائع والشحن المحلي.

■ ما هي العوامل المؤثرة في احتساب أسعار المشتقات النفطية عند هبوطها وارتفاعها في لبنان؟

□ تحدد اسعار المحروقات في لبنان وفقا لنشرة "بلاتس" للمشتقات النفطية المكررة وليس وفقا لنشرة سعر "برميل النفط - مزيج برنت" الذي يعنى بأسعار النفط الخام، علما أن النشرتين تخضعان لقاعدة العرض والطلب في الأسواق الدولية. فعندما كانت الأسواق مشبعة بكميات النفط الخام بعد فتح مضيق هرمز، اثر "تفاهم إسلام آباد"، انخفض سعر برميل "خام البرنت"، لكن سعر طن البنزين والديزل في نشرة بلاتس واصل ارتفاعه بسبب عدم توافر الكميات المكررة في الاسواق وعدم قدرة المصافي على التكرير بشكل يلبي الكميات المطلوبة، اضافة الى النقص في الإمدادات نتيجة حظر التصدير الروسي. على سبيل المثال، في تاريخ 7 نيسان الفائت كان سعر برميل النفط 103 دولارات وسعر صفيحة البنزين 26.49 على أساس نشرة بلاتس 1056 دولارا للطن. وفي تاريخ 25 أيلول الماضي كان سعر برميل النفط 102 دولار وسعر صفيحة البنزين 31.72، اما نشرة بلاتس فكانت 1326 دولارا للطن.



نقيب أصحاب محطات المحروقات في لبنان جورج البراكس.

■ ما هي المعايير المعتمدة من وزارة الطاقة في جداول الأسعار المتقلبة؟

□ تصدر وزارة الطاقة جدول تركيب أسعار المحروقات مرتين في الأسبوع (يومي الثلاثاء والجمعة) باعتماد معدل آخر 15 نشرة عالمية للبلاتس لأسعار البنزين والديزل التي سبقت إصدار الجدول. يدخل هذا المعدل كعامل رئيسي في جدول حسابي، حيث تضاف إليه عوامل كثيرة منها كلفة الشحن والتأمين والتبخير والمصاريف المصرفية واتعاب شركات المراقبة والمختبرات والرسوم الجمركية وبدلات النقل الداخلي وعمولة أصحاب المحطات والضريبة على القيمة المضافة وسعر صرف الدولار، فيما تحدد الوزارة في نهاية هذا الجدول سعر مبيع الصفيحة الى المستهلك، وهذا السعر يلزم اصحاب المحطات الذين لا يحق لهم تخطيه.

■ هل ثبت حتى اليوم ما قيل عن تلاعب بنوعية البنزين؟

□ لا يمكن لأي باخرة افراغ حمولتها في مستودعات الشركات المستوردة في الموانئ اللبنانية قبل الحصول على إذن تفريغ من المديرية العامة للنفط التي لا تعطي هذا الإذن إلا بعد حصولها على الفحوص المخبرية من شركات المراقبة المعينة من قبلها. هذه الفحوص يجب ان تصدر عن مختبرات معترف بها من الوزارة، وتكون مطابقة للمواصفات الرسمية المعتمدة منها، والتي على أساسها تم استيراد البضاعة من الشركة الدولية الموردة، التي لا يمكنها قبض الاعتماد المصرفي والثمن في حال عدم مطابقة المواصفات. لكن تسري شائعات على وسائل التواصل الاجتماعي تشكو من تبخر سريع للبنزين في خزانات السيارات، وهذا غير صحيح لأن ما يتبخر بسرعة هي الاموال في جيب المواطن لأنه عندما كان يعبئ سياراته بمبلغ 30 دولارا، كان يحصل على أكثر من صفيحتين تكفيه لمدة اسبوعين، اما اليوم وبالمبلغ نفسه يحصل على أقل من صفيحة لا تكفي لأسبوع.

> **ازمة المحروقات طالت الاقتصادات العالمية وشعر بها لبنان بسبب ضعف قدراته**

■ هل من خطوات يمكن اعتمادها للتخفيف من آثار الوضع الصعب؟

□ لبنان موجود في خط المواجهة الأول لهذه الأزمة بسبب غياب أي سياسة اجتماعية دعما لحياة الفرد اليومية، وعدم وجود مظلة أمان لتوفير الطاقة الكهربائية بسبب العجز المالي لخزينة الدولة، اضافة الى تجاهل الحكومة لوضع المؤسسات التجارية التي تعاني من تراجع حجم أعمالها من جراء سياسة التقشف التي يعتمدها اللبنانيون للصمود والتوجه الى تخصيص استهلاكهم للمواد الاساسية والضرورية وموجبات المدارس والصحة فقط، بسبب تراجع قدرتهم الشرائية. لذلك، على الدولة النظر الى وضع هذه المؤسسات وتخفيف الأعباء عنها لتمكينها من الاستمرار في تحريك العجلة الاقتصادية لتفادي الاقفال وتسريح الموظفين والعمال، مما سيؤدي الى رفع نسبة البطالة وتراجع الاستثمارات والمزيد من الانكماش والجمود الاقتصادي. على سبيل المثال، نحن كمحطات محروقات، كيف يمكننا الاستمرار في أداء الخدمة بتأمين الاستقرار في سوق المحروقات والأمن الاجتماعي في ظل ارتفاع الكلفة التشغيلية لمحطاتنا بسبب مضاعفة كلفة انتاج الكهرباء لتشغيل المحطة وارتفاع رسوم الضمان الاجتماعي وإجازات العمل والإقامة للعمال حيث بات يكلف العامل شهريا 12 مليون ليرة كرسوم للدولة غير راتبه، ناهيك عن زيادة الرسوم البلدية والمصاريف الأخرى. كما ان وزارة الطاقة هي التي تحدد عمولة صاحب المحطة، لذا بقيت هذه العمولة على ما هي عليه من دون أي تعديل مما أدى إلى تآكلها بارتفاع الكلفة التشغيلية ولا سيما بعد تراجع مبيعات المحروقات بين 30 و35 في المئة، وهو واضح للعيان بتراجع حركة السير والازدحام على الطرقات. وبما أنه ليس للسلطة المحلية أي دور أو مسؤولية في ارتفاع أسعار المحروقات الناتجة من عوامل دولية وخارجية، فيمكنها اليوم على ◄



نقابة اصحاب محطات المحروقات في لبنان		Rate USD	Price Variation 2026					
		89,700	Baril Brent	Gasoline / Price 20 Lit			Diesel / Price 20 Lit		
Date	Notes	USD	LBP	USD	Platts	LBP	USD	Platts
01 Jan		59	1,343,000	14.97	623	1,251,000	13.95	618
25 Feb		71	1,799,000	20.06	678	1,382,000	15.41	690
27 Feb	War in Arab Gulf	73	1,815,000	20.23	688	1,398,000	15.59	700
19 Mar		116	2,289,000	25.52	991	2,122,000	23.66	1,167
31 Mar		119	2,364,000	26.35	1,015	2,353,000	26.23	1,316
07 Apr	وقف اطلاق النار	103	2,376,000	26.49	1,056	2,417,000	26.95	1,374
10 Apr		96	2,376,000	26.49	1,055	2,442,000	27.22	1,375
25 Sep		102	2,845,000	31.72	1,326	2,771,000	30.89	1,551
30 Sep		101	2,844,000	31.71	1,320	2,756,000	30.72	1,522
Variation	from 01 Jan	42.00	1,501,000	$16.73 111.76%	697	1,505,000	$16.78 120.30%	904

◄ الأقل، التخفيف من حدة الازمة بعدم فرض رسوم وضرائب جديدة، وحتى تخفيض وإلغاء بعضها للوقوف الى جانب المواطن اللبناني وتخفيف الاعباء المعيشية عنه.

■ هل يمكن استشراف ما يمكن أن يعيشه قطاع المحروقات في المستقبل؟

□ تتجاذب اسواق النفط العالمية حاليا بين قوة تدفع نحو التصعيد، متجاوزة مخاوف نقص الامدادات نتيجة العمليات العسكرية المستمرة في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ومضيقي هرمز وباب المندب، واستمرار استهداف المنشآت النفطية الروسية بالمسيرات الاوكرانية، وقوة اخرى تفرض ضغطا هبوطيا واستقرارا نسبيا للأسعار نتيجة التحركات الديبلوماسية الاخيرة وسياسة "الهاتف الأحمر" المباشر للرئيس الأميركي، وتجاوب موسكو مع واشنطن لضخ كميات من المنتجات المكررة لا سيما الديزل في الأسواق الدولية. يضاف الى ذلك، القرار المفاجئ بنية الصين السماح بتصدير 28 مليون برميل من البنزين والديزل ووقود الطيران خلال شهر تشرين الأول الفائت. وعليه، يمكن الحديث عن سيناريوهين متناقضين يمكن الاشارة اليهما كالآتي:

الأول يحاكي الواقع اليوم، بقاء الاوضاع الجيوسياسية والعسكرية على حالها، واستمرار أزمة امداد الاسواق الدولية بالمشتقات النفطية المكررة وخاصة مادة الديزل. ذلك ان شحها مرتبط بالحاجة الكبرى اليها في موسم الشتاء، مما سيبقي أسعار المشتقات المكررة مرتفعة نسبيا حتى لو تراجع سعر النفط الخام جزئيا. ذلك، أن قرار دول مجموعة السبع ضخ 100 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي لديها خلال 4 أشهر واعلان اتفاق واشنطن - موسكو على ضخ كميات شهرية كبيرة من الديزل الروسي، بدءا بشحنات فورية بنحو 300 ألف طن، على ان تليها كمية 500 ألف طن في تشرين الثاني الجاري ومليون طن في كانون الأول المقبل، اضافة إلى الصادرات الصينية الجديدة، يشكل متنفسا حيويا لمصافي التكرير الكبرى وإلى الأسواق الاستهلاكية الدولية، ويساهم في تخفيف الضغط التضخمي والسياسي قبيل الانتخابات النصفية الاميركية مما يدفع الى استقرار هوامش التكرير عالميا. وعليه، فإن الأسعار ستبقى متحركة ضمن نطاقات حساسة بين التوترات العسكرية في الخليج وروسيا التي تمنع الهبوط الحاد للأسعار، والإمدادات الجديدة من الديزل والمشتقات المكررة التي تدخل الأسواق لتعويض جزء من النقص. وعلى الرغم من الاستجابة الاولية في الاسواق الاميركية لاتفاق واشنطن - موسكو بتراجع العقود الآجلة للديزل 4.5%، يبقى السؤال الأهم: هل هذه الإمدادات الجديدة للأسواق سيكون بمقدورها تأمين الاحتياجات المطلوبة ولا سيما من الديزل، هذه المادة الحيوية للتدفئة والصناعة والنقل وانتاج الطاقة، وهل ستساهم في تراجع الاسعار؟ طبعا، ستشهد اسواق الديزل تحسنا نسبيا - مقارنة بالفترات السابقة - بفضل تدفق الامدادات المعلنة، في حين يبقى النفط الخام رهن التطورات الجيوسياسية اليومية في الشرق الاوسط ومستويات الطلب الآسيوي ولا سيما الصين.

اما السيناريو الثاني، وهو الأسوأ اذا واكبه التصعيد الشامل. ففي حال حدوث اضطرابات أوسع تؤدي إلى إغلاق كامل لمضيق هرمز أو اقفل باب المندب، واتساع دائرة استهداف البنى التحتية النفطية في دول الخليج العربي، يتوقع الخبراء الدوليون أن يتجاوز سعر برميل خام برنت حاجز 130 - 150 دولارا، وهو ما سيعني قفزات غير مسبوقة في أسعار المحروقات في العالم وفي لبنان، لتتجاوز الصفيحة مستويات غير مسبوقة.

NASSIF
GROUP



Bouar, Municipality Raoad, Near Alchiraa Club, La Colina Project
Block C , 1st Floor, Nassif Group Office.

M. +961-70-258 219 | **Ph.** +961-78-858 784
E. Info@nassifgrp.com | sarkis@nassifgrp.com